

1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
  - a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
  - b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

## الباب الرابع

### الخاتمة

#### أ. نتائج البحث

١. إن الوصية الواجبة الواردة في جمع الأحكام الإسلامية بإندونيسيا، هي الوصية التي

تلزم العمل بها، في شأن الولد المتبني أو والده المتبني إذا كان محجوبا عنهما الإرث،

وهذه الوصية لا تحتاج على الاختيار والرضا بالقول أو الكتاب من الموصي، ولا

تكثر على ثلث التركة في تقسيمها، ولا ترد بالرد، فهذه الوصية واجبة بإيجاب

النظام وهي جمع الأحكام الإسلامية بإندونيسيا، وردت هذه الوصية في المادة

٢٠٩، وهي تقسم بقرار المحكمة الدينية، لأنها مستحقة في تحقيق نظام الوصية

الواجبة ومسئوليتها في إندونيسيا، فمن أراد أن يحصل على حقه في هذه الوصية،

فله أن يقدمها إلى مجلس القضاة في المحكمة التي تقع في منطقتة.

٢. أن المصلحة المرسلة عند الإمام الغزالي دليل من الأدلة المعتمدة، وذلك لإشارته في

كتبه بل صرح فيها بكون المصلحة المرسلة حجة، ويؤكد ذلك بما ورد من كلام

العلماء في رأيه عن حجيتها، وقد اشترط الإمام الغزالي في عمل بالمصلحة المرسلة

بخمسة شروط، فلا يصح الإحتجاج بها إلا بتوافرها، وهي: (١) أن لاتعارض

المصلحة نصا شرعيا أو إجماعا، (٢) أن تكون المصلحة ملائمة لمقاصد الشريعة،

Hak cipta dilindungi Undang-undang

1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
  - a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
  - b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

٣. (٣) أن تكون المصلحة كلية, (٤) أن تكون المصلحة قطعية, (٥) أن تكون

المصلحة في رتبة الضرورة.

٤. إن إثبات قانون الوصية الواجبة للولد المتبنى لا يتطابق نظرية المصلحة المرسله عند

الإمام الغزالي, حيث لا يتحقق فيها شروط عمل بالمصلحة المرسله التي اشترطها

الإمام الغزالي, وهي لكونها معارضة لنص, وكذلك لا تلائم لمقاصد الشريعة, ولا

تعم مصلحتها إلى جميع المسلمين, ولا بقطع جازم في تحصيل منفعتها, ولا ضرورة

في اثباتها, وعلى هذا فلا تصح اثباتها بل يجب منعها.



1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
  - a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
  - b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

## ب. التوصيات

بعد إتمام كتابة هذا البحث بتوفيق الله، أوجه الباحث بعض التوصيات التي لها العلاقة بهذا البحث، كما يلي:

١. أحث على المسلمين بأن يتعلموا الفقه، لاسيما أحكام الفرائض والوصايا، لأن

أكثر الناس يجهلون بها، مع أنهم مطالبون بها في تقسيم التركة، فبتعلم علم الفرائض سيتحقق العدل والبركة والثواب من الله.

٢. أقترح على العلماء والأمرء في إندونيسيا بأن ينقحوا قانون الوصية الواجبة، وذلك

لمخالفتها للشرع، وكذا سبب من اثباتها إشكاليات أخرى، فيجب حلها بطريقة أخرى، حتى يتحقق أصلح المصالح ودفع المفساد، إذ تأمر الشريعة بها.

٣. وكذلك أقترح على المؤسسات المالية الإسلامية بأن يراعوا أحوال الأَوْلاد المتبنية،

ويهتموا إليهم باهتمام خاص، حيث يجعلهم أول مصرف من مصارف الإنفاق.

٤. وأشير إلى كتابة البحث الذي له علاقة برعاية الأَوْلاد المتبنية، وهو بعنوان "دور

المؤسسات المالية الإسلامية في رعاية الأيتام والأَوْلاد المتبنية"، لأنني أرى في هذا

المجال لها القدرة لعلاج فقر الأَوْلاد المتبنية، وذلك لأكبر عددها في إندونيسيا،

فأشير إلى من قام ببحثها لمعرفة دورها في علاج هذه المشكلة.